وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ الأمن القانوني

Clarity of the Legal Rule as a Principle of Legal Security

ط.د عبد الحي يحي *
Yahia Abdelhai
مخبر حماية و ترقية الأسرة و حقوق المرأة و الطفل
جامعة الوادي –الجزائر-
Laboratory for the Protection and Promotion of the Family and the Rights of Women and Children
University of Eloued – Algeria-
yahia-abdelhai@univ-eloued.dz

الأزهر لعبيدي
Lazhar Labidi
جامعة الوادي-الجزائر-
University of Eloued – Algeria-
lazhar-labidi@univ-eloued.dz

تاريخ النشر	تاريخ القبول للنشر	تاريخ الاستلام
Publication date	***Acceptance date***	***Submission date***
31/12/2022	***14/12/2022***	***31/10/2022***

ملخص:

يعتبر وضوح القاعدة القانونية أحد أهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الأمن القانوني وذلك من خلال صياغ القاعدة القانونية بشكل واضح ومفهوم وغير غامض، بحيث تكون العبارات ذات مغزى وغاية مباشرة جلية، لا تستدعي أي مجال للتأويل أو الشك، ويستطيع القارئ **من** خلالها فهم واستيعاب ما يقرأه دون عناء، فيجب أن تبنى النصوص بصفة واضحة بما فيه الكفاية، وأن تكون الصيغ غير مبهمة، وهذا من أجل حماية وتحصين الأشخاص القانونيين من تفسير مخالف للنص القانوني أو من مخاطر التعسف.

الكلمات المفتاحية: كلمة؛ الأمن القانوني، القاعدة القانونية، الوضوح، الصياغة، المفهومية

Abstract:

The clarity of the legal rule is considered one of the most important foundations and principles on which legal security is based, through the formulation of the legal rule in a clear, comprehensible and unambiguous manner, so that the statements are meaningful and have direct and clear purpose, do not call for any room for interpretation or doubt, and the reader through which can understands and comprehend what s/he reads without tiredness. The texts must be built clearly enough, and the formulations should be unambiguous, in order to protect and immunize

* المؤلف المراسل

legal persons from interpretation contrary to the legal text or from the risks of arbitrariness.
Keywords:
Legal security, Legal rule, Clarity, Formulation, Conceptualization

مقدمة:

يعتبر مبدأ الأمن القانوني أحد أهم مقومات الدولة القانونية الحديثة القائمة على سيادة القانون. ومؤدى هذا المبدأ أن تلتزم السلطات العمومية بضمان قدر من الثبات للعلاقات القانونية وحد أدنى من الإستقرار للمراكز القانونية، كي يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدي من القواعد والأنظمة القانونية القائمة بإعمالها وترتيب أوضاعهم على ضوئها، دون التعرض لتصرفات مباغتة تهدم توقعاتهم المشروعة وتزعزع استقرار أوضاعهم القانونية.

فمهمة المشرع في عملية إنتاج النص القانوني ليست بالأمر الهين، ذلك أن المجتمع في تطور مستمر، وغاية التشريع تكمن في تنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة ممثلة في مؤسساتها من جهة أخرى، وحتى تتسم هذه العلاقة بالتوازن لابد من إنتاج نصوص قانونية جيدة، تراعي حاجة المجتمع لدى إصدارها وتحمل أدوات تطبيقها وتنفيذها بشكل فعال، تراعى فيها سهولة الاستخدام وبعدها عن التعقيد واللبس والغموض. فالجودة التشريعية هي غاية تطمح لها النظم المعاصرة لما لها من آثار ايجابية على المنظومة القانونية ككل، إلا أن تحقيقها مرتبط بميكانيزمات لابد من توفرها في النص التشريعي للقول بالجودة من عدمها، فيمكن القول أن مصطلح جودة التشريع يفيد الالتزام الصارم بمعايير قابلة للتحقق بغية خلق استقرار وتوافق بين النصوص التشريعية ومتطلبات المخاطبين بها، بعيدا كل البعد عن العيوب و النواقص، أي القيام بإنتاج التشريعات التي تحقق تطبيقها الاستقرار القانوني للمجتمع.

فالأمن القانوني من أهم الغايات التي يهدف القانون إلى تحقيقها، لكونها إحدى الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية التي تخضع فيها جميع سلطات الدولة لحكم القانون. وتتضمن هذه الفكرة تطبيقات عده، أهمها وضوح القواعد القانونية وهي موضوع ورقتنا البحثية هاته.

ولعل من بين أهداف كتابة هذا المقال هو شرح وتفسير، وضوح القاعدة القانونية ومدى تحقيقها للأمن القانوني، بالإضافة إلى معرفة الأهداف المتوخاة من صياغة النص القانوني بشكل واضح، وإبراز النتائج والآثار التي تنجم عن غموض وإبهام القواعد القانونية تجاه المخاطبي بها

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم وضوح القاعدة القانونية في تجسيد وتحقيق مبدأ الأمن القانوني؟

لبلوغ أهداف البحث ووصولا إلى حل الإشكالية أعلاه، تم اتباع **المنهج التحليلي والوصفي**، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المقصود بوضوح القاعدة القانونية وعلاقتها بالمفهومية أما المبحث الثاني سأتناول فيه كيفية صياغة القاعدة القانونية وأهميتها، أما المبحث الثالث والأخير عنونته بغموض القاعدة القانونية.

المبحث الأول:

المقصود بوضوح القاعدة القانونية وعلاقتها بالمفهومية

يعتبر مفهوم، وضوح القاعدة القانونية، مسألة هامة يستوجب معرفتها والوقوف عند هذا المصطلح وما يشابهه، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، حيث سأتطرق في المطلب الأول إلى المقصود بوضوح القاعدة القانونية، أما المطلب الثاني سأتناول فيه علاقة الوضوح بالمفهومية والمقروئية.

المطلب الأول: المقصود بوضوح القاعدة القانونية:

الفرع الأول: الوضوح لغة من الفعل وضح، وضوحا، وتوضح، اتضاحا، أي بان، وانجلى وظهر، وبرز [1]، فهو صفة أو حالة ما هو واضح، وما هو معبر عنه من دون إبهام أو غموض، فيقال وضح القيء أو الأمر أي بان وظهر، وضح الموقف أي انكشف وصار مفهوما، ويقال واضح وضوح الشمس، أي لا مجال فيه للشك أو عدم الفهم [2]،

فالوضوح وهو أن تختار العبارات السهلة والغير معقدة عن المقصود وتحقيقه بيسر، بحيث يتمكن القارئ والمستمع من أن يحدد المفهوم الحقيقي دون عناء [3]، وهو أن تعبر الكلمات والعبارات عن المقصود بسهولة ويسر بحيث يستطيع القارئ أن يقف على حقيقة المراد من النص دون عناء،

الفرع الثاني: الوضوح بصفة عامة بأنه كل ما هو سهل الفهم [4]، وكل ما هو مستوعب ومكتسب بسهولة [5]، فمبدأ الوضوح هو مبدأ مرتبط بمبدأ الأمن القانوني. حيث تكون القاعدة القانونية جيدة لما تكون واضحة وسهلة وبسيطة ومفهومة من طرف الجميع، فأضحى وصف قواعد القانون بصفة الجودة إلتزام قانوني هام وقوي وواجب، وحق من حقوق الإنسان [6].

ويقصد بوضوح القاعدة القانونية أن تكون واضحة مفهومة خالية من الغموض أو التناقض أو مجانية المنطق، يفهمها المخاطبون بها وبذلك يسهل على القاضي والمتقاضي فهمها، لا غرابة فيها أو لبس.

وبالتالي وضوح القانون استنادا على تلك المعاني يقصد به ابتعاد أحكامه عن الغموض والتأويل والتناقض، مما يسهل فهمها واستيعاب معانيها من قبل المخاطبين بها على اختلاف مستوياتهم وثقافاتهم

وقد فرق المجلس الدستوري الفرنسي بين مبدأ الوضوح، الذي أرجع دعامته إلى المادة 34 من الدستور الفرنسي لسنة 1958، وبين مبدأ العقلانية والذكاء، الذي أرجع دعامته إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789. كما وضع قبل الذكاء والعقلانية أسس مبدأ الوضوح القانوني، حيث اهتم بهذا الأخير ومدى احترام القوانين الصادرة له على اعتبار أنه متفرع من المادة 34 من الدستور، ثم استخلص مبدأ ذكاء وعقلانية وإمكانية بلوغ القانون وإتاحته كلما تعلق الأمر بمدى احترام القواعد القانونية المبدأ وضوحها، فاعتبر كل منهما مكمل للآخر ومرتبط به، بحيث يصعب التفرقة بينهما[7].

وتنجم الصورة اللغوية (la facette linguistique) لمبدأ الوضوح والجلاء من مبدأ "لا يعذر بجهل القانون"، بينما تندرج الصورة أو الوجه القانوني (la facette juridique) تحت طابع قابلية التطبيق، حيث تنبثق هذه الأخيرة من مبدأ التوقعية والأمن القانوني، وكذا من مبدأ الفصل بين السلطات، والحماية من التعسف.

فالوضوح يعتبر مبدأ مثاليا مبهما، يمكن فهمه في علم اللغة (اللسانيات) بالمقروئية، أو الإيجاز مع الدقة والتحديد. في حين يمكن أن ينظر إلى هذا المبدأ من زاوية قانونية بأنه قابلية التطبيق، بمعنى المفهومية. فيعتبر واضح، النص الذي يمنح مفسره وكذلك خصمه الحل الدقيق والمحدد في حالة واقعية ملموسة[8].

إن وضوح القانون يعني عدم غموض ألفاظه، وضرورة تحديدها، فلا نكتفي فقط بايجاد نص القانون بل أيضا يجب أن يكون هذا الأخير سهل القراءة وواضح، إذ يتطلب أن تصاغ النصوص القانونية في قالب خارجي معين حيث يمكن أن تترتب عليه آثار قانونية تكون لصالح المخاطب بالقاعدة القانونية.

وقد تبنى المجلس الدستوري في فرنسا هذا المفهوم لأول مرة في حكم 12 من يناير 2002[9] ويرى الفقه أن هذا المبدأ يتفق مع فكرة الدولة القانونية، فالسلطات الادارية والقضائية تخضع على نحو أفضل كلما كانت أحكامه واضحة وضوحا كافيا بعيدا عن الصياغة الغامضة. و يحظى مبدأ وضوح القانون بأهمية خاصة في قضاء الاتحاد الأوروبي، فقد طبقته محكمة العدل الأوروبية اعتبارا من 1969، وتقرر في أحكامها أن مبدأ الأمن القانوني الذي يشكل جزءا من النظام

القانوني لقانون الاتحاد الأوروبي يفرض أن يكون الاجراء واضحا ومحددا، وأن ينقل الى علم ذوي الشأن بطريقة يعرفون منها على نحو اليقين الوقت الذي يبدأ فيه هذا الاجراء نافذا، وخصوصا بالنسبة الى ميعاد الطعن[10].

وبناءا عليه قضت المحكمة بأن التنظيم القانوني الذي يفرض أعباء على الممولين يجب أن يكون واضحا ومحددا حتى يكون على علم بحقوقهم وواجباتهم، كما أنه لا يجوز توقيع جزاءات حتى ولو كانت غير جنائية، إلا إذا استندت على سند قانوني واضح وغير غامض[11].

أما المحكمة الدستورية في مصر فقد أكدت على ضرورة وضوح القانون بالنسبة إلى النصوص الجنائية، لأنه بالنظر إلى القيود التي تفرضها على الحرية الشخصية، فان أحكامها يجب أن تصاغ بما يقطع الجدل في شأن حقيقة محتواها ليبلغ اليقين بها حدا يعصمها من الجدل، ولازم ذلك ألا يكون النص العقابي مشوبا بالغموض أو متميعا[12].

فالوضوح، فهو أن تختار العبارات السهلة والغير معقدة عن المقصود وتحقيقه بيسر، بحيث يتمكن القارئ والمستمع من أن يحدد المفهوم الحقيقي دون عناء.

فوضوح القانون هو شرط يجب أن يسمح باستبعاد القواعد الغامضة، أو تلك التي يشوبها عدم التحديد الجسيم[13].

استعمل المجلس الدستوري الفرنسي في مناسبات عدة، أثناء الفترة الأخيرة، مبدأ وضوح القانون وهدف قابليته للفهم، وسهولة الوصول إليه، ذي القيمة الدستورية، الذي خلص إليه اجتهاده منذ 1999[14].

ما خلص إليه المجلس الدستوري الفرنسي، يعد من المبادئ الكلاسيكية التي يرتكز عليها مبدأ الأمن القانوني. فالسلطات العامة ملزمة بتمكين المواطن بالوصول إلى القانون، والمشرع ملزم بدوره أن يضع نصوص قانونية على درجة عالية من قابليتها للفهم بوضوحها بشكل يجعل المخاطبين بها قد فهموا النص القانوني وعرفوا ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

كان على هذا الأساس مطلوبا من المشرع، حسب داميان شاموسي: "تبني نصوص واضحة بما فيه الكفاية، وصيغ غير مبهمة بغية تحصين الأشخاص القانونيين من تفسير مخالف للدستور أو من مخاطر التعسف"[15].

الوضوح La Clarte: يقدم الوضوح على أنه "المرادف النحوي العبارة "لا يعذر بجهل القانون "[16]. وهذا ما يجعل " وضوح القانون " أمر إلزامي. وقد أعلن المجلس الدستوري الفرنسي عبر القرار رقم 98-401 لـ 10 جوان 1998، جريدة رسمية 14 جوان 1998، عن " مبدأ

وضوح القانون مستندا على م 34 من الدستور، مفرقا في هذا بين، هدف إمكانية الفهم المؤسس على المواد: 4،5،6،16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن فحسب رأي المجلس الدستوري، فإن الوضوح يهم التقسيم بين مجالات القانون ومجالات التنظيم، بينما هدف إمكانية الفهم، فهو أكثر جوهري ويهتم بكيفيات التعبير عن القانون[17].

المطلب الثاني: علاقة الوضوح بالمفهومية والمقروئية

الفرع الأول علاقة الوضوح بالمفهومية

وهي أن تكون القاعدة القانونية محددة ودقيقة، حتى يتسنى للمتقاضي معرفة ما له وما عليه وتحديد مركزه القانوني، ونجد المحكمة الفدرالية السويسرية قضت في عدة حالات بضرورة سن قواعد قانونية واضحة وجلية، شفافة ومفهومة، وأن الأحكام القانونية التي تكون عكس ذلك بمعنى غير واضحة وغير جلية ومعقدة، تخلق نزاعا محتملا مع مبدأ الأمن القانوني"[18].

وحتى تكون القاعدة القانونية مفهومة يجب إقصاء الكلمات والعبارات التي تحتمل عدة معاني وأن تختار العبارات ذات المعنى الدقيق، والابتعاد عن أسلوب التلميح، حتى تسمح للمخاطب بالقانون من استيعاب وفهم محتوى النص، وما ورد فيه من أحكام، فعندئذ يكون صالحا للتطبيق، لذلك يقع لزاما على المشرع مراعاة مفهومية النص بالنسبة للمخاطب بأحكامه، وذلك بالابتعاد عن كل ما يجعله معقدا وغير مفهوم.[19]

وقد يختلط لدى البعض بين المفهومية و الوضوح ، لذلك ارتأينا في هذا المقام أن نبين الفرق بينهما، فالوضوح أشمل وأوسع من المفهوم ويعتبر هذا الأخير فرع من فروعه وللتوضيح أكثر سوف نبين العلاقة بينهما.

قسم الأصوليون الوضوح إلى منطوق ومفهوم ، فيكون لدينا الواضح بمنطوقه و الواضح بمفهومه .

1-**الواضح بمنطوقه:** يشمل النص و الظاهر و العموم

النص : هو ما دل على المعني دلالة قطعية صريحة لا تحتمل التأويل ، **والظاهر** ما دل على أمرين يرجح أحدهما وهي دلالة ضنية ،**والعموم** هو كل لفظ شمل شيئين فأكثر .

2-**الواضح بمفهومه:** وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق، وإنما حكما لغير المذكور، وينقسم بدوره إلى مفهوم بالموافقة ومفهوم بالمخالفة. فالأول وهو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق و كان حكمه موافقا للمنطوق. قال تعالى " ولا تقل لهما أف " فإن الآية دلت على هذا المعنى في

غير محل النطق وهو الحرمة موافق للمنطوق و هو حرمة التأفيف [20]، و الثاني وهو الحكم المسكوت عنه مخالف للحكم المنطوق به ويسمي دليل الخطاب [21]

أي ما يخالف حكمه المنطوق مثل " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا " الحجرات الآية 6، فبمفهوم المخالف إن جاءكم من غير الفاسق فصدقوه القول أي قبول خبر الواحد العدل[22]

ونحن ندرج هذه المفاهيم حتى ندرك أقوى الأحكام من أضعفها، ونعلم أن لكل لفظ في وسط المبنى الكامل للجملة لقانونية له قيمته ، ونستطيع أن نميز بين الواضح والمفهوم ، إذ ليس كل واضح مفهوم هذا من جهة ، ونميز بين الواضح بمنطوقه والواضح بمفهومه. وبالرغم من اختلافهم في المعنى فإن المقروئية والوضوح والمفهومية إذا توفرت في النص القانوني تمكن الأشخاص من الولوج المعنوي إليه.[23]

و التفريق بين الوضوح والقابلية للفهم يمكن أن يبرر في عين المجلس الدستوري الفرنسي، فالتعبير غير مناسب لكي نوظف كلمة "وضوح القانون " للقيام برقابة عادية على الإختصاص المعياري بين السلطة التنفيذية و التشريعية . في الوقت الذي تكون فيه عبارة "وضوح القانون " واسعة جدا . بالإضافة إلى هذا فإن فهم القانون من قبل واضعه (المشرع) يمكن أن يختلف عن فهم مطبقه (القاضي) و الملزمين به (المتقاضين).لذلك نجد دائما الجدل قائم حول معنى وتفسير قاعدة ما، بين المتقاضين والأحكام على مختلف الدرجات [24]

يمكن جمع سهولة القراءة (lisibilite) الوضوح (la clarte) الفهم (comprehensibilité)، والقابلية للفهم (intelligibilité)، تحت لواء إمكانية الوصول في جانبها الفكري

الفرع الثاني : علاقة الوضوح المقروئية

المقروئية هي قابلية النص لأن يكون مفهوما، أو هي السهولة التي يمكن أن يقرأ كما نص ما، ويتوقف ذلك على العوامل التي يمكن أن تؤثر في نجاح قراءة النص وفهمه[25].

وفي المجال القانوني تعرف بأنها قابلية النص القانوني للفهم والاستيعاب من قبل المخاطبين به، من خلال وضوح عباراته، وقصر جمله، وخلوه من كل تعقيد، وتحديد موضوعه. فلا بد عند صياغة النص القانوني من استعمال اللغة البسيطة، واختيار العبارات الصريحة لا الضمنية، والكلمات الشائعة الاستعمال، وعدم الإطناب الذي يؤدي إلى عدم الجاذبية عند المتلقي[26].

ويمتزج مفهوم الوضوح مع مفهوم المقروئية عندما يتعلق الأمر بالجانب الشكلي للقاعدة القانونية وصياغتها. غير أنه يوجد بين المفهومين فارق في الدرجة، بحيث يقتضي الوضوح ويتطلب

أكثر من المقروئية، التي يفترض بها الانسجام والترابط المنطقي لنص القاعدة القانونية، ويعني بذلك مفهوميتها [27].

فيمكن أن يتأمل وضوح القواعد القانونية في مستويين، يهم الأول شكل القاعدة القانونية، أي مقروئيتها، من ناحية ترتيب القاعدة القانونية وإحكام تنسيقها. ويهم الثاني أسلوب تحريرها، حيث يجب أن يكون في خدمة القراءة السهلة والبسيطة. فمن خلال الأسلوب القانوني، يخص الوضوح مضمون القواعد القانونية، ومفهومية الحلول التي تتضمنها هذه القواعد. فيعتبر الوضوح بهذا مكون هام للبلوغ العقلي والذهني للقواعد القانونية، وتكريسها لإلتزام عام متمثل في الأمن القانوني [28].

المبحث الثاني :
كيفية صياغة القاعدة القانونية و أهميتها

حتى تؤدي القاعدة القانونية هدفها و غايتها و تصل للمخاطبين بها ، يجب على المشرع أن يحرر و يصيغ العبارات و الجمل (القواعد القانونية) بشكل واضح وغير غامض، و بلغة دقيقة و سليمة . (مطلب أول) أما في المطلب الثاني تطرقت لأهمية وضوح القاعدة القانونية

المطلب الأول : كيفية صياغة القاعدة القانونية

ان تقنيات وضوح النص القانوني تتمثل في البساطة و الدقة ، فهي أدوات تجعل من القانون أكثر امكانية الوصول اليه لكنها ليست قيم في حد ذاتها فهي مسألة تقنية تشريعية [29].

الا أنه لا يجب اغفال خطر البساطة الظاهرة ، الذي يؤدي اليها الاستعمال المفرط للغة العادية و المتداولة في المجال القانوني ، فإذا كانت اللغة العامة تظهر أنها أكثر وضوحا فهي تفتقد في كثير من الأحيان إلى الدقة ، و بالتالي فلا تعطي اليقين و الأمن الكافي للقاعدة القانونية . فالبساطة لا تعني بالضرورة الوضوح ، و لا التعقيد يعني عدم القابلية للفهم القانوني ، فنفس الشئ بالنسبة للدقة فهي ليست قيمة في حد ذاتها ليست بالضرورة نقيض الغموض و عدم الوضوح ، فإذا كانت مسألة درجة الدقة المرغوب فيها هي التي تطرح بشكل متزايد في الآونة الأخيرة [30].

إذا لا بد أن تكون صياغة القاعدة القانونية يجب أن تكون بسيطة و واضحة، وكذلك خصوصية الفاضها ومفرداتها : في تركيب وتنسيق الألفاظ والجمل [31]، حيث يقول " فرانسوا جيني "F. Geny " في فن الصياغة القانونية أنه [أن الكلمة التي تعبر عن المدرك، والصيغة

التي تترجم الأحكام والتنسيق مع المدركات الأخرى لتكوين مجموعة متكاملة، هذه الأدوات الضرورية لاتصال المفاهيم، والقواعد والتفكير القانوني[32].

لذا تظهر صياغة القاعدة القانونية كما يرى المختصين أنها [الصياغة القانونية في أدنى مفهومها ليست سوى قيود على سلطة الحكام مقررة في قواعد محددة عامة ومحررة من أية واقعة بعينها لأنها موضوعة بصورة مسبقة على تحقق الوقائع التي تتعلق بها: الأمر الذي يحدد من حرية تصرف الحكام][33].

وضوح القاعدة القانونية يكون بالصياغة السليمة والأسلوب السهل والمفهوم والمعبر عن الغاية المرجوة. وهنا يجب على واضعي القواعد القانونية مراعاة المصلحة العامة وكذا الفئة المستهدفة من النص القانوني، مع وجود تقييم بعدي تفاديا للتضخم التشريعي وتحقيقا لانسجام النصوص[34].

فلكي يتحقق الأمن القانوني ينبغي العمل على صياغة القاعدة القانونية بطريقة تتسم بالدقة والبساطة والوضوح حتى يتمكن الناس من فهم القانون والتعرف بسهولة على مضمونه والامتثال لأوامره.

فاللغة المعقدة أو الغامضة تثير الخلاف والإبهام والاضطراب في المعاملات، ويتنافي ذلك مع الأمن والاستقرار القانوني، ولا ينبغي أن تقتصر سمة الدقة والوضوح على العبارات فقط، بل يجب أن تمتد إلى الاصطلاحات القانونية المستعملة. حيث ينبغي العمل قدر الإمكان على اعتماد الصياغة التي تؤدي إلى خلق نصوص واضحة الدلالة والتي لا تقبل الاحتمالات الكثيرة لتأويله. أي أن معنى النص ينبغي أن يفهم بمجرد قراءته بمفرداته وجمله من غير توقف على أمر خارجي[35]

فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها صياغة التشريع هي أن يقول المقنن ما يعنيه بدقة وإحاطة ووضوح وإيجاز، وذاك ما يسعى إليه التقنين الحديث كالبساطة في التعبير والسعي وراء تحقيق وضوح القصد[36]. فيجب أن يكون معنى الكلمة ومطابقتها للفكرة المراد التعبير عنها هي العلاقة البارزة والواضحة التي تميز لغة التشريع ،فالمطلوب في الصياغة : الإيجاز ووضوح العبارات وأن تناسب مستوى المخاطبين بها وهم الأفراد القارئون البسطاء لا النخبة والمثقفون ،والوضوح ليس معناه ألا تحتاج القاعدة إلى تفسير ، ولكن المهم أن تكون في مجملها مفهومة ، كما يجب أن تكون القواعد القانونية متفق بعضها مع بعض لا تناقض بينها [37].

الفرع الأول : الصياغة التشريعية

تعرف بأنها تهيئة القواعد القانونية وبنائها على هيئة معينة وفقا لقواعد مضبوطة، وذلك تلبية لحاجة تستدعي تنظيم سلوك الأفراد والجماعات والهيئات على نحو ملزم، أو هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذ لإعداد مشاريع القوانين على أساس المبادئ المقترحة من الجهة طالبة التشريع، انسجاما مع مبادئ الدستور، وتنسيقا مع أحكام القوانين السارية المفعول[38].

لذلك يتعين الأخذ بالصياغة الجامدة قدر المستطاع، والتي يتحقق من خلالها التعبير عن جوهر ومضمون القاعدة القانونية - فرضا وحكما - بطريقة محكمة يرفع عنها اللبس والإبهام، بحيث لا تحتمل عدة تأويلات، إلا المعنى الوحيد الذي دلت عليه عبارة النص[39].

فهذه الطريقة تتميز بأنها تحقق العدل المجرد من خلال توحد الحكم على جميع أفراد النموذج التشريعي كما تتميز بالوضوح والتحديد أضف إلى ذلك تحقيقها الاستقرار الاجتماعي والأمن القانوني. وبالمقابل ينبغي الابتعاد عن الصياغة المرنة، لأنها تؤدي إلى التعبير عن القاعدة - حكما أو فرضا أو كلاهما - بطريقة معيارية، مما يفسح المجال واسعا للتحكم والاختلاف، وتمكن الإدارة والقضاء من أن يكون لهما دورا تقديريا وتحكميا واسعا، وهو ما يصعب على الأفراد توقع النتائج وتحديد السلوك المستقبل مما يتعارض مع اعتبارات الأمن القانوني[40].

وفي نفس الاتجاه عبر المجلس الدستوري الفرنسي عن هذا الأمر في قوله بضرورة أن يعرف المشرع الجرائم في عبارات واضحة ومحددة بطريقة كافية وذلك لاستبعاد التحكم. وقضى بأن القانون يجب أن يعرف الأركان المكونة للجريمة في عبارات واضحة و محددة، فإذا عاقب المشرع على جريمة معينة دون تحديد أركانها التي تقوم عليها، فإن النص التشريعي الذي تضمنه القانون في هذا الشأن يكون غير مطابق للدستور[41].

ولذا يجب أن يوفر القانون الاستقرار والمرونة في نفس الوقت، فالاستقرار والمرونة من الجوانب المهمة للتشريع الكفء، ولأن الظروف الاجتماعية والحكومية تخضع لتغيرات ديناميكية، فإن القانون يحتاج إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان القانون مصاغا صياغة جيدة[42].

إن الأسلوب الواضح هو الذي يسمح بالضرورة وبدون عناء باستيعاب أفكار الكاتب. ولأجل بلوغ ذلك يتعين على المحرر أن يوظف الكلمة الأصلية؛ أي الكلمة الصحيحة، التي تقيد المعنى الحقيقي الذي يرمي الكاتب إلى تمريره أو توصيله للمتلقي، مع تفادي التعقيد قدر الإمكان[43].

فكثيرا ما تضيع حقوق الناس نتيجة ثغرة أو هفوة قانونية سقط فيها المشرع، ولذلك فالصياغة التشريعية الغير الصحيحة أو المعيبة للقاعدة القانونية لها دور فعال في تحقيق الأمن القانوني من عدمه [44].

وعلى هذا الأساس، يجب حسن صياغة الجمل القانونية المكونة للقاعدة القانونية، وذلك باختيار الجمل الملائمة وانتقاء الكلمات والمصطلحات القانونية الدقيقة، وتجنب ظاهرة الإطناب، وحسن استعمال علامات الترقيم واستعمال النقاط والفواصل والنقطتين الرأسيتين ، والفاصلة المنقوطة التي تميز الأقسام الصغرى من الجملة، وعلامات الاقتباس، والقوسين وغير ذلك، لبيان معنى الجمل والفقرات المكونة للقاعدة القانونية[45]

وللحصول على قاعدة قانونية ذات جودة، ينبغي استخدام مناهج وأساليب قادرة على احتواء كافة التوقعات، وأن تصب وتصهر وفقا للأشياء والوقائع على نحو تتسع لما بينها من تنوع وتفاوت، وخلق الأفكار القانونية لإشباع الحاجات الأساسية للحياة الاجتماعية، وذلك بالاستعانة بالدراسات المقارنة المعرفة الأساليب المتبعة في الدول والتجارب الأخرى لمعالجة ظاهرة اجتماعية ما [46]

بعيدا عن التعقيد والغموض الذي يثير الخلاف والإبهام والاضطراب في المعاملات ويفتح الباب أمام التأويلات بما يحول دون تمكن الفرد من فهم محتواها والتعرف على مضمونها بسهولة ويسر والامتثال لأوامرها، وتمكين المكلف من القدرة على الحصول على المعلومة الخاصة بحقوقه والتزاماته، وأن يتوقع مبلغ الضريبة الذي يدفعه لأخذه بعين الإعتبار في اتخاذ قراراته الإقتصادية ، لأن النصوص القانونية الغير واضحة هي عامل لا أمن [47].

كما ينبغي الابتعاد عن الصياغة المرنة التي تؤدي إلى التعبير عن القاعدة بطريقة معيارية، مما يفسح المجال واسعا للتفسير والتحكم والاختلاف، وهو ما يتيح فرصة لإدارة والقضاء بأن يكون لها دورا تقديريا وتحكميا واسعا، وهو ما يصعب على الأفراد توقع النتائج وتحديد السلوك المستقبل، بما يشكل خرقا لاعتبارات الأمن القانوني [48].

الفرع الثاني : لغة القاعدة القانونية

إن القانون يتطلب لغة واضحة بداية من إعداده إلى إصداره من أجل الوصول إلى نص تشريعي [49] منظم ومتناسق في قالب صحيح يلزم إيجاد مفاتيح قراءاته مثل مساعدة القارئ على فهم معالم النص بالتسلسل والترقيم، فالتشريع فن يستعمل فيه الدقة في مصطلحاته باعتباره

طريقا معبدا يمكن المشي عليه بكل أمان، كما كان في قوانين الألواح الاثني عشر كانت نموذجا للدقة فالأطفال كانت تحفظها عن ظهر قلب[50].

إن لغة التشريع كما بينها الفقيه عبد الرزاق السنهوري يجب أن تكون واضحة و دقيقة، فاللغة المعقدة تجعل القانون مغلقا، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهما، فيجب أن يكون للتشريع لغة فنية

خاصة به يكون كل لفظ فيها موزونا محدود المعنى، ولا يجوز أن يتغير معنى اللفظ الواحد باستعماله في عبارات مختلفة، فإذا عبر عن معنى بلفظ معين وجب أن لا يتغير اللفظ إذا أريد التعبير عن هذا المعنى مرة أخرى، ولا يتنافي أن تكون لغة التقنين غنية أن تكون بسيطة تنزل إلى مستوى فهم الجمهور [51].

فاللغة المعقدة أو الغامضة تثير الخلاف والإبهام والاضطراب في المعاملات، ويتنافي ذلك مع الأمن والاستقرار القانوني، ولا ينبغي أن تقتصر سمة الدقة والوضوح على العبارات فقط، بل يجب أن تمتد إلى الاصطلاحات القانونية المستعملة. حيث ينبغي العمل قدر الإمكان على اعتماد الصياغة التي تؤدي إلى خلق نصوص واضحة الدلالة والتي لا تقبل الاحتمالات الكثيرة لتأويله. أي أن معنى النص ينبغي أن يفهم بمجرد قراءته بمفرداته وجمله من غير توقف على أمر خارجي[52]

لذا، فاللغة المستخدمة في التشريع يجب أن تكون سليمة ومنضبطة ودقيقة بحيث تضع مرامي القاعدة الأصولية موضع التنفيذ. فلما كان المشرع يستهدف من سن التشريع مخاطبة الأشخاص الذين يعنيهم الأمر إما اقتضاء أو تخبرهم بالوضع، فإن اللغة الواجب استخدامها في توجيه الخطاب بطرقه الثلاث هذه، بصفة منضبطة لكي يستطيع أولئك الأشخاص تكييف سلوكهم ومعاملاتهم ومختلف أوجه نشاطهم وفقا للقواعد التي أرستها الأحكام موضوع الخطاب. فإذا شاب لغة التشريع عيوب لغوية، فإن الخطاب إما ألا يصل إلى المخاطبين، أو يصل إليهم مشوها غامضا غير واضح أو غير محدد، فيضطرب سلوكهم وتعثر معاملاتهم وتتعطل مصالحهم[53].

ولضمان ذلك لابد من توفر جملة من الشروط منها:

1-يتعين مراعاة لغة التشريع بمعنى ألا يصدر التشريع إلا بلغة المخاطبين به، وبذلك تتحقق أحكامه ومقاصده على نحو يحقق قصد المشرع [54]، ويعكس نيته الصريحة والضمنية؛ ولغة التشريع يفترض أن تكون اللغة الوطنية الرسمية ممثلة في اللغتين العربية والأمازيغية [55] بالنسبة للدولة الجزائرية تأسيسا على نصي المادتين 3 و4 على التوالي من الدستور الساري المفعول، لكن واقعيا

تنشر القوانين بمفهومها الواسع باللغتين العربية والفرنسية على موقع الجريدة الرسمية ، ثم عمم استعمال اللغة العربية رسميا بموجب القانون رقم 91/05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية" [56]

فالعامل الأساسي المساعد على استيعاب النص هو ضبط اللغة المستعملة ، والتي تعبر عن الحس القانوني وتبين قدرة المبدع القانوني (المشرع) المتمكن من فن الصياغة[57].

الفرع الثالث : الأشخاص المستهدفيين من المخاطبة بالقاعدة القانونية

ويختلف الوضوح المطلوب في القاعدة القانونية باختلاف فئة الأشخاص المستهدفين من المخاطبة بالقاعدة القانونية، فالقاعدة القانونية الموجهة إلى الجمهور العام يجب صياغتها بقدر الإمكان بلغة يفهمها القارئ العادي، دون المبالغة في التفاصيل و المعلومات، أما القاعدة القانونية الموجهة لرجال القانون والمثقفين بصفة عامة، فالقاعدة القانونية يجب أن تكون واضحة، مع استعمال أسلوب يتمكن من فهم مغزاه الأخصائيون في المجال المقصود كقانون المالية والتأمين مثلا.

وباعتبار اللغة القانونية لا يمكن فهمها من طرف عامة الناس مقارنة بالمتخصصين في القانون، وباعتبارها تخاطب الجميع، فإنه يجب أن يضع المشرع عند صياغتها شرط ضرورة إتاحة فهمها للجميع[58]

كما يجب أن تكون القاعدة القانونية واضحة ودقيقة ومحددة حتى تكون مقروءة ومفهومة من طرف المخاطب بها، وذلك بالتناسب والتلاؤم مع مؤهلات المخاطب المتلقي[59].

المطلب الثاني : أهمية وضوح القاعدة القانونية

تتجلى أهمية الوضوح في فهم المخاطبين بالقاعدة القانونية الأحكام التشريعية، وغيابه يؤدي إلى عدم الاستقرار، وعدم الاطمئنان للأحكام القانون، الأمر الذي يجعل صورة المشرع تهتز أمام المخاطبين بالقانون.[60]

ويرتبط مبدأ وضوح التشريع بطريقة الصياغة التشريعية الجيدة التي من شانها أن تساهم في ضمان عملية الإصلاح القانوني، مما ينتج عنه التأثير الايجابي في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث تلعب الصياغة التشريعية السليمة، والتي تنخرط ضمن خطط وطنية عامة واضحة المعالم دورا مهما في تقدم المجتمعات وتكريس دولة القانون [61]

فهذا الوضوح يتيح للجميع معرفة ما له وما عليه، وليس لأحد أن يحتج بفهمه لتأويل قاعدة قانونية لأنها تحمل تأويلات لا يفقهها إلا الراسخون في العلم أو من لهم خلفيات تغيب عند غيرهم وبذلك نضمن أمنا وأمانا قانونيا يجنح إليه كافة الأفراد [62].

فهدف مبدأ وضوح القاعدة القانونية دائما هو تطبيق دولة القانون، وذلك ما أكده المجلس الدستوري الفرنسي حينما أقر بأهمية الوضوح في القواعد القانونية لما له من أثر بالغ في إرساء العدالة.

ولقد قرر القضاء الدستوري أن وضوح القانون مبدأ دستوري ، لأن الوضوح يرجع الى ضرورة حماية أصحاب الحقوق في مواجهة أي تفسير يخالف الدستور و في مواجهة مخاطر التحكم. وتبرز أهمية الصياغة التشريعية فيما يأتي:

- تحسين النظام القانوني في الدولة وتنقيته من الشوائب.
- إن جودة الصياغة التشريعات تؤدي إلى ضمان استقرار هذه التشريعات وعدم الحاجة إلى إجراء تعديلات مستمرة عليها.
- إن جودة الصياغة التشريعية تحمي الحقوق الفردية، حيث ينص القانون على تفاصيل الحقوق والحريات
- إن القانون هو الأساس المتين لفصل المحاكم في الدعاوى التي ترفع أمامها، وبالتالي فإن القانون المصاغ صياغة محكمة سيمكن القضاء من تطبيق القانون بشكل أسهل[63].

المبحث الثالث :

غموض القاعدة القانونية

من بين أهم العوارض التي تطرأ على القاعدة القانونية ،هي غموضها ، حيث سأتناول في المطلب الأول أسباب عدم وضوح القاعدة القانونية و أما في المطلب الثاني سأدرج فيه النتائج المترتبة على غموض القاعدة القانونية .

المطلب الأول : أسباب عدم وضوح القاعدة القانونية

يكون النص غامضا إذا كان غير واضح الدلالة ولا تدل صيغته الحالية على مضمونه والغاية منه، ويحتاج فهمه إلى أمر خارجي لغايات تحديد المعنى المقصود منه بشكل قد يدفع نحو الاستعانة بطرق التفسير المختلفة. كما يعد النص غامضا إذا كان يسمح بالاختيار بين البدائل، أي المعاني، بشكل يفيد أكثر من معنى، أو إذا كان قد صيغ بأسلوب معقد في اللفظ والتركيب يصعب معه تصور المقصود منه. ويتحقق الغموض أيضا نتيجة اضطراب في صياغة النص التشريعي أو في استخدام لفظ ما يدل على أكثر من معنى، فالنص الغامض هو كل ما احتاج من النصوص القانونية إلى توضيح وتفسير، أكان ذلك بسبب نقص فيه، أو بسبب عدم وضوح في لفظه، أو بسبب تعارض بين أجزائه، أو لأي سبب آخر في نصه، ومن أكثر صور الغموض

شيوعا «الغموض الخفي» الذي يتحقق عندما يتضمن النص التشريعي لفظا يدل على معناه من حيث الظاهر، إلا أنه في انطباق معناه على بعض الأفراد يكون هناك نوع من الغموض أو الخفاء[64].

فالأسباب التي تجعل القاعدة القانونية غير واضحة:

- نقص المعلومات التي اعتمد عليها المشرع عند إعداد التشريع.
- عدم الإلمام بقواعد ومفردات اللغة التي يصاغ بها التشريع.
- عدم الإحاطة الكاملة بالأهداف والأغراض التي أرادها المشرع عند سنه لهذه النصوص القانونية.
- عدم الإلمام بالنصوص الدستورية وبالتشريعات الأخرى أو بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة
- عدم الاستعانة بممتني القانون والباحثين فيه.
- عدم توافق التشريع مع الدستور، حيث يفترض أن تكون كل التشريعات في الدولة متوافقة مع الدستور باعتباره التشريع الأساسي في الدولة، وهو الشيء الذي يطرح موضوع اللجوء إلى عرض مسألة عدم دستورية قانون ما على المحكمة الدستورية للنظر في مدى دستوريته، وهذا ما يصيب المواطنين بصفة عامة والمتقاضين بصفة خاصة بالكثير من الضرر والإرهاق، وتعطيل إجراءات التقاضي وإطالتها[65] والإشكال المطروح في الجزائر هو أن هناك العديد من القوانين الجزائرية المنقولة عن المشرع الفرنسي، وعادة ما يتم تحريرها باللغة الفرنسية، وتترجم بعد ذلك إلى اللغة العربية، وهذا ما يجعلها مبهمة وغير واضحة، وتثار إشكالات كبيرة أثناء تطبيقها.

المطلب الثاني : النتائج المترتبة على غموض القاعدة القانونية

إن غموض النصوص التشريعية كان دائما مرتبطا من الناحية التاريخية بإساءة استخدام السلطة، لذا كان لزاما على المشرع أن يتبع مناهج جديدة في الصياغة تبتعد عن العبارات الغامضة أو المتميعة المحملة بأكثر من معنى. فغموض النصوص التشريعية يفتح باب إساءة استعمال السلطة، والتمييز بين الأفراد عند تطبيق القانون وانتهاك الحقوق والحريات لأن إبهام النص يمكن السلطة من تأويل النص تأويلات متعددة وكل تأويل سيطبق على فئة من فئات المجتمع[66]

واستنادا إلى هذا الأساس يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

- غموض القاعدة القانونية من شأنه المساس بمبدأ الفصل بين السلطات. فعدم وضوح النص يؤدي إلى عدم تبصر القاضي حقيقته، وبالتالي سيطبقه في صورة تختلط ألوانها وظلالها، فلا يكون هذا التطبيق قائما على قواعد صارمة ومحددة المعاني، ليظهر القاضي، من الناحية العملية، وكأنه يشرع، يختار بنفسه الضوابط اللازمة لخضوعه للقاعدة القانونية، وهو ما يمثل إخلالا بمبدأ الفصل بين السلطات.

- غموض القاعدة القانونية يؤدي إلى تطبيقها من قبل القائمين على تنفيذها بصورة انتقائية كاشفة عن أهوائهم ونزواتهم الشخصية ومبلورة بالتالي خياراتهم التي يتصيدون بها من يريدون، فلا تكون غير شراك، لا يأمن أحد معها مصيرا وليس لأيهم بها نذيرا.

- غموض القاعدة قد تدفع الأفراد إلى التحوط من الوقوع في مخالبها، والتخلي بالتالي عن كثير من حقوقهم وحرياتهم، الأمر الذي سيقعدهم ـ خشية من العقوبة وتوقيأ لها - عن مباشرة الأفعال التي داخلتهم شبهة تأثيمها، وإن كان القانون بمعناه العام يجيزها ويسوغها.

- غموض مضمون النص العقابي يؤدي إلى أن يحال بين محكمة الموضوع وبين إعمال قواعد منضبطة تعين لكل جريمة اركانها وتقرر عقوبتها بالا خفاء فيه، وهي قواعد لا ترخص فيها، وتمثل إطارا لعملها لا يجوز تجاوزه".

- إن ما يعتبر غامضا في مجال الصياغة التشريعية، لا يتحدد على ضوء معايير جامدة أو مقاييس تحكمية يتم تطبيقها بآلية عمياء، فيجب أن يتحدد مدى الغموض لكل قانون و استقلالا عن غيره، في ضوء ثقافة من توجه إليه القاعدة ونوع القانون والمجال الخاص به، إلى غير ذلك من العناصر التي لا تنفصل عنه، فلا يكون الحكم بالتعقيد أو البساطة تصوريا بعيدا عن الحقائق.

و أخيرا، يفضي غموض النص إلى اختلال المساواة بين المخاطبين بأحكامه أمام القانون رغم تماثل مراكزهم وظروفهم.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الوصول الفكري للقانون هو فهمه و استيعابه، و لن يكون ذلك إلا إذا كان القانون يتركب من عبارات سهلة و واضحة و مألوفة وأسلوب صريح ، و عليه يمكن تبيان النتائج التالية :

- الأمن القانوني مفهوم يعكس انضباط الصناعة القانونية ، ويعبر عن مقومات النظام القانوني في الدولة المتماسكة ، و هو معيار لجودته .

- الوصول للقانون بجانبيه الفكري و المادي ، والذي يستلزم تحسين نوعية الشكلية للقوانين ، التي ينبغي أن تكون أكثر إتساقا ، أكثر وضوحا ، أكثر دقة ، أكثر مقروئية و أكثر إتاحة .

- لا قيمة للقانون إذا علم به المواطنون واعتراه الغموض و الإبهام . وعليه يستوجب أن يكون القانون سهلا مفهوما دقيقا من خلال توظيف المشرع العبارات و الجمل الواضحة الغير المعقدة

- الابتعاد عن أسلوب التلميح الذي يعطي للقانون عدة تأويلات فالقانون يحتاج للغة علمية واضحة و لأسلوب صريح. - حماية الأمن القانوني يتم ببعض الآليات القانونية خاصة العلم بالقاعدة القانونية من خلال نشرها عن طريق الجريدة الرسمية سواء ورقيا أو إلكترونيا .

- صياغة التشريعات بصياغة قانونية واضحة لا تقبل التأويلات المختلفة، من خلال اتسام القواعد القانونية بالوضوح والقابلية للفهم من المخاطبين بأحكامها.

- حتى تحقق القاعدة القانونية أهدافها المسطرة يجب أن يدعم تطبيقها في الميدان، لأنه مهما بلغت جودتها فلن تحقق مقاصدها إلا إذا تم تطبيقها بشكل سليم يوافق الغاية من إنتاجها،

أما الإقتراحات التي نود تقديمها فهي كما يلي :

- ضرورة تحديث المنظومة القانونية وإعادة تكييفها بما يتلائم مع تفعيل مبدأ الأمن القانوني وتجسيده واقعيا، خصوصا ما تعلق بالقوانين ذات الصلة بالحقوق والحريات.

- ضمان نوع من الاستقرار والثبات حيال صناعة التشريع ، والاستعانة بالخبراء و المختصين لإرساء نوع من الاستقرار النسبي في مجال التصرفات القانونية للمواطن.

- يجب على السلطة القضائية ومؤسسات الرقابة القيام بمسؤولياتها تجاه ضمان الأمن القانوني، لاسيما المحكمة الدستورية المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين.

- يجب أن تصدر النصوص القانونية باللغة العربية الرسمية و هي التي تعبر عن النص الأصلي وأن اللغة الأجنبية ما هي إلا ترجمة لها ..

- اعتماد الأسلوب الصريح في النصوص القانونية بعيدا عن التلميحات التي تؤدي إلى تأويلات متعددة لنص قانوني واحد مما قد يسيء تطبيقه .

- عدم مفاجئة المواطنين بتطبيق قوانين جديدة لم تترك لهم الفرصة الكافية للتعرف عليها.

الهوامش:

1 يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب "عربى ، عربي". دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6، 2004 ص 642، 375، 99، جروان السابق، الكنز الوجيز "قاموس فرنسي عربي". دار السابق، بيروت، لبنان، 1985، ص.110.

2 سعيدة لعموري ، السعيد سحارة ، ضمانات المحافظة على الأمن القانوني في التشريع الجزائري ،كتاب أعمال الملتقى الوطني ،حول الأمن القانوني كمفهوم معياري لدولة الحق و القانون ،المقاربات النظرية و آليات التجسيد ،الجزء الأول ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، 21 أفريل 2021 ، ص ص 186-187 .

3 عليوة مصطفى فتح الباب ، الوسيط في سن و صياغة و تفسير التشريعات الكتاب الثاني ،دار الكتب اللقانونية -دار شتات للنشر و البرمجيات ،مصر ،ص 116

4 Petit Larousse illustré, Dictionnaire, Paris Larousse, 2005, p 236.

5 P. Robert, J. Rey-Debove, A. Rey, Le petit Robert, Dictionnaire de langue Française, édition le Robert, Paris, 1993.

6 Notre temps de surjuridicisation a fait de cette aspiration universelle et éternelle une obligation juridique très forte : « un objectif a valeur Constitutionnelle » et « un droit de l'homme », Philippe Malaurie, Op. Cit, p 135.

7 Conseil constitutionnel Français, Décision n° 98-401DC, du 10/06/1998, J O du 14/06/1998, Recueil, p 258, Décision n° 98-407 DC, du 14/01/1999, J O du 20/01/1999, Recueil, p 21.

8 المرجع نفسه ، ص ص 178-179 .

9 D.Rousseau ; Chronique de jurisprudence Constitutionnelle ; RDP ; 2002 ; p640.

10 أوراك حورية ،مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري و إجراءاته ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،فرع قانون عام ،نوقشت في 2018/02/22 ص 75 .

11 Piazzon Thomas , la sécurité juridique , thèse، défrénois , coll doctorat et notariat ,T.35 ,2009 p 20-21.

12 المحكمة الدستورية العليا في مصر، جلسة 12 فيفري 1994 ،القضية رقم 105،مجموعة أحكام المحكمة ،الجزء 6 ،ص 154 .

13 محمد محمد عبد اللطيف ،مبدأ الأمن القانوني ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،جامعة المنصورة ،العدد 36 ،أكتوبر 2004 ، ص 108 .

14 داميان شاموسي ،المجلس الدستوري ،حق التعديل و نوعية التشريع ،اتطورات الحديثة للإجتهاد ، مجلة القانون العام و السياسة ، العدد الرابع ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت لبنان ، 2007 ، ص 1022 .

15 المرجع نفسه، ص 1023.

16 Piazzon Thomas, ; op cit.p 20.

17 يشير في هذا القرار إلى أن الرقابة على مطلب الوضوح القانون المؤسس على على م 34 من الدستور ليس إلا وجه آخر للرقابة عدم الاختصاص السلبي للمشرع.

18 دويني مختار ،ضوابط جودة القاعدة القانونية ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،تخصص علوم قانونية ،فرع قانون عام ،2015/2014 ، ص 186

19 عليوه مصطفى فتح الباب ، مرجع سابق،ص 116.

20 عبد الله بن سعد بن عبد الله آل مغيرة ،دلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الجلد الأول، ط1 ،2010 ،دار الكنوز ،اشبيليا للنشر و التوزيع ،المملكة العربية السعودية ،ص 788 .

21 عبد المهدي أحمد العملوي، قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني ، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2005، ص 215 - 217

22 جلال الدين السيوطي ،الإتقان في علم القرآن،المجلد الثالث، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوى و الإرشاد المملكة العربية السعودية ،ص 81.

23 جلاب عبد القادر ،ضمانات الأمن القانوني في الأعمال الإدارية ،أطروحة مقدمة لنل شهادة الدكتوراه للطور الثالث ،تخصص قانون عام ،جامعة ابن خلدون ، تيارت ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2019/2018 ، ص 80.

24 Piazzon Thomas, op-cit, P. 20.

25 دويني مختار، مرجع سابق ص 181 .

26 عليوه مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص 118

27 Claire, semble bien correspondre à ce qui est facile à comprendre, P. Robert, J. Rey-Debove, A. Rey, Le petit Robert, Op. Cit, p 200.

28 Piazzon Thomas, ; op cit ;, p 209.

29 Piazzon Thomas; op cit ; p 20-21.

30 أوراك حورية، مرجع سابق، ص ص 76-75.

31 صديق سعوداوي؛ سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق أطروحة دكتوراه في القانون الدستوري؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو؛ نوقشت يوم 2019/02/05

32 يوسف حاشي؛ في النظرية الدستورية؛ الطبعة الأولى؛ دار ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت؛ 2009؛ ص198.

33 جعفر عبد السادة بهير الدراجي؛ تعطيل الدستور؛ الطبعة الأولى؛ دار الحامد للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2009؛ ص 148.

34 خالد روشو، القاعدة الدستورية ضمانة لحماية الدستور، الملتقى الوطني حول: آليات حماية الدستور كأساس لبناء دولة القانون في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يوم 25 أفريل 2019، الجزائر ، ص19.

35 همام مُحَمَّد محمود زهران ،المدخل إلى القانون ،النظرية العامة للقانون ،دار الجامعة للنشر ،2006 ،ص 561 .

36 حيدر أدهم عبد الهادي ،أصول الصياغة القانونية ،ط1 ،دار الحامد ،عمان ،2088،ص 91.

37 جعفر خديجة ،الأمن القانوني بين المثبطات و الحماية ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،الجزائر ، 2022/03/01 ،ص ص 454-455 .

38 كرم عبد الواحد، معجم المصطلحات القانونية، ط1، دارالكتب القانونية، القاهرة، مصر، 1995، ص 262

39 سعيد بن علي بن حسن المعمري ،رضوان أحمد الحاف ، مرجع سابق ، ص 45.

40 علي الحنودي ،الأمن القانوني مفهومه و أبعاده ،المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ،العدد 96 ،2011 ، ص 121.

41 أحمد فتحي سرور ،الحماية الدستورية للحقوق و الحريات ،دار الشروق ،القاهرة ،ط 1 ، 1999، ص 407 . .

42 سعيد بن علي بن حسن المعمري ،رضوان أحمد الحاف ، مرجع سابق ، ص 49.

43 دويني مختار ،مرجع سابق ، ص 188 .

44 بن عودة حسكر مراد ،محددات النص الجنائي و أثرها على تحقيق فكرة الامن القانوني ،مجلة القانون العام الجزائري و المقارن ، المجلد السابع ،العدد 02 ،نوفمبر 2021 ،ص 78 .

45 مُحَمَّد محمود صيرة ، أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، دار الكتب القانونية، مصر، 2002، ص336

46 الليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي (القانون أداة للإصلاح والتطوير)، العدد2، الجزء1، ماي 2017، ص 390

47 مُحَمَّد بن أعراب ، مفيدة جعفري ،خرق معايير الأمن القانوني في المنازعات الجبائية ،ملتقى وطني ، إحترام التوقعات القانونية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 24 و 25 فيفري 2016 ،سلسلة خاصة بالملتقيات و الندوات ،العدد 2016 ، ص 203 .

48 علي الحنودي ،مرجع سابق ، ص 121.

49 بلخير مُحَمَّد أيت عودية ،الأمن القانوني و مقوماته في القانون الإداري ، ،دار الخلدونية ،الجزائر ،2018،،ص 95 .

50 عبد الحق لخذاري، مبدأ الامن القانوني و دوره في حماية حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة ، جامعة ادرار ،عدد 37، ص231

51 محيي مُحَمَّد مسعد ،دور القانون في تكوين ثقافة الانسان ، د م ج ، الإسكندرية ، 2004 ،ص 102 .

52 همام مُحَمَّد محمود زهران ،مرجع سابق،ص 561 .

53 عليوه مصطفى فتح الباب ، مرجع سابق،ص 994.

54 علي مجيد العكيلي، النشر في الجريدة الرسمية ودوره في تحقيق الأمن القانوني، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص.86

55 لقد اعتمدت اللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية دستورية إلى جانب اللغة العربية بموجب المادة 3 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2002 الصادر بموجب القانون رقم02/03 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002 (ج رع 25 الصادر في 14 أبريل سنة 2002)، ص.13

56 المؤرخ في 16 يناير سنة 1991 (جرع 3 الصادر في 16 يناير سنة 1991).

57 فاطمة الزهراء رمضاني، أثر الصياغة الجيدة للنص في دعم مبدأ الأمن القانوني في الجزائر، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني اليومي 11و 12/11/2014 تحت عنوان الأمن القانوني في الجزائر بجامعة المدية ص 7

58 G.Cornu, linguistique juridique, 2 eme édition, Montchrestien, France, , 2000, p 26.
59 Viridiana. Fernandez, les qualités de la loi, contribution à l'étude de la légalité criminelle, Thèse, Université de Toulouse 01, 2003. p 154.

60 عليوه مصطفى فتح الباب ، مرجع سابق،ص 118

61 ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 432.

62 جعفر خديجة ،مرجع سابق،ص ص 454-455 .

63 مروان مُحَمَّد محروس المدرس ،رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية ،مجلة كلية القانون ،الكويتية العالمية ،السنة الخامسة ،ماي 2017 ،ص 503

64 ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 418.

65 حيدر سعدون المؤمن، الصياغة التشريعية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 23-25

66 مروان مُحَمَّد محروس المدرس ،مرجع سابق،ص 513 .